

النشاط السياسي ليهود المغرب ١٩٦٥ - ١٩٦٦
Political activity of Moroccan Jews 1965-1966

مروة ماجد سعيد

كلية التربية للبنات / جامعة بغداد

marwa.m@coeduw.uobaghdad.edu.iq

٠٧٩٠١٢٥٩٢٨٥

أ.د. سميرة عبد الرزاق عبد الله

كلية التربية للبنات / جامعة بغداد

النشاط السياسي ليهود المغرب ١٩٦٥ - ١٩٦٦

مروة ماجد سعيد

أ.د. سميرة عبد الرزاق عبد الله

الملخص

يبحث هذا العمل في النشاط السياسي لليهود في المغرب خلال منتصف الستينيات، وهي مرحلة شهدت تحولات حساسة في ظل اعتلاء الملك الحسن الثاني العرش، وتنامي التداعيات الإقليمية المرتبطة بالصراع العربي . «الإسرائيلي». يكشف البحث عن استمرار الدولة المغربية في تأكيد هوية المواطنة المشتركة وحماية حقوق اليهود، في وقت حاولت فيه الدعاية الصهيونية استغلال الظروف الداخلية لدفع اليهود نحو الهجرة وإحداث قطيعة بينهم وبين محيطهم الوطني. كما يوضح أن اليهود المغاربة لم يمثلوا كتلة سياسية واحدة، بل توزعت مواقفهم بين الانخراط في الأحزاب الوطنية، والدفاع عن الاندماج والتعايش، وبين فئات أخرى تأثرت بالدعاية الخارجية. وفي المقابل، حافظ البلاط الملكي على سياسته الثابتة القائمة على إدماج اليهود في المجتمع والدفاع عنهم بوصفهم جزءاً من الهوية التاريخية للمغرب، الأمر الذي سمح باستمرار حضورهم السياسي والاجتماعي رغم التحديات.

الكلمات المفتاحية: (اليهود المغاربة - الحسن الثاني - المشاركة السياسية - المغرب المعاصر)

Abstract

This study examines the political activity of Moroccan Jews during the mid-1960s, a period marked by significant transformation following King Hassan II's ascension to the throne and the broader regional effects of the Arab-Israeli conflict. The research demonstrates that the Moroccan state continued to affirm shared national identity and protect Jewish civil rights, even as Zionist propaganda sought to encourage Jewish emigration and create division between Jews and their national environment. The study also shows that Moroccan Jews did not form a single political bloc; their positions

varied between integration within national political parties and advocacy for coexistence, while others were influenced by external pressures. Meanwhile, the royal palace maintained a consistent policy of inclusion and protection, considering Jews as an essential component of Morocco's historical identity, which helped preserve their social and political presence despite the challenges of the period.

Keywords:(Moroccan Jews-Hassan II- Political participation- Contemporary Morocco)

المقدمة

يمثل موضوع النشاط السياسي لليهود في المغرب خلال عقد الستينيات واحدًا من الموضوعات الحيوية في دراسة التاريخ الاجتماعي والسياسي للمغرب المعاصر، إذ شهدت تلك المرحلة انتقالًا حساسًا في مكانة الطائفة اليهودية على المستويين الداخلي والخارجي. فقد تزامن اعتلاء الملك الحسن الثاني العرش مع تنامي الخطاب القومي في المنطقة العربية، وصعود الحركات الثورية عالميًا، وتأثيرات الصراع العربي . «الإسرائيلي»، الأمر الذي وضع الطائفة اليهودية أمام واقع سياسي جديد، طُرحت فيه أسئلة الهوية والانتماء والمواطنة. إن تتبّع مواقف اليهود المغاربة خلال هذه المرحلة يُظهر مدى تداخل العوامل الدينية والسياسية والاجتماعية، ويكشف عن قدرة اليهود المغاربة على التكيف مع التحولات، والمشاركة في إدارة الشأن العام، وفي الوقت نفسه مواجهة الضغوط الخارجية التي سعت لتوظيفهم خارج سياقهم الوطني.

اعتمد البحث منهجًا تاريخيًا تحليليًا لرصد التحولات التي مرّت بها الطائفة اليهودية في المغرب بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٦، فبدأ أولاً بتوضيح طبيعة المشاركة السياسية لليهود في عهد الملك الحسن الثاني، وكيف انعكست السياسات الملكية في الحفاظ على المساواة المدنية وحماية الأقليات. وانتقل ثانياً لدراسة النشاط الحزبي لليهود ومواقفهم من القضايا التي شكّلت محور الصراع السياسي في المغرب، مثل قضية المهدي بن بركة. ثم خُصص الجزء الثالث لبحث أثر التوترات السياسية الداخلية والخارجية على مكانة اليهود، وكيف تعاملت المؤسسات الرسمية والمجتمع السياسي مع هذه التحديات. وفي الختام، عُرضت النتائج التي توضح طبيعة العلاقة بين اليهود والدولة، واستمرار حضورهم في البنية الوطنية رغم تقلّص أعدادهم.

أولاً : مشاركة اليهود في الحياة السياسية المغربية في عهد الملك الحسن الثاني
١٩٦١ - ١٩٦٤

كان للإعلان المفاجئ عن نعي الملك محمد الخامس في ٢٦ شباط عام ١٩٦١ (ازي، ٢٠٢٣، صفحة ١٣٧)، وقع شديد على فئات المجتمع كافة، فألم بها شعور عميق بالأسى ، ولا سيما أنه لم تكن تظهر عليه أية أعراض مرضية مزمنة، وكانت الحسرة أشد وقعا على الجماعات اليهودية ، لأنها انتابها شعور بأنها فقدت ضامن وجودها، وما من شك أن الأحداث الأخيرة، وذكريات الماسي التي تعرضت لها في السنوات السابقة نالت من تفكير اليهود بشأن مستقبلهم مع الملك الجديد ، فالذاكرة اليهودية المغربية لا تحتفظ في ذكراها عن الملك محمد الخامس سوى بـ "رجل الساعات العصبية " (اصراف، ٢٠٠٩، صفحة ١٠٥)، فهو الضامن لحمايتهم والمحرر لبلادهم ، وفرض المساواة بين اليهود، والمسلمين ورفع من حظوظهم بتعيين وزير منهم عضوا في أول حكومة وطنية كما ذكرنا (الحدادي، ٢٠١٥ ، صفحة ١٠٦)، وتعززت هذه الصورة بفضل سعيه الحثيث من أجل ضمان حماية مصالحهم، فخرجت المجاميع اليهودية من سكان الملاحات إلى الشوارع للتعبير عن حزنها بطرقها التقليدية كلما أصابتها مصيبة الموت (اصراف، ٢٠٠٩، صفحة ١٠٦).

ما أن تولى الحسن الثاني العرش المغربي في ٢٦ شباط من عام ١٩٦١ حتى أرتفعت وتيرة الأنشطة الدعائية الصهيونية ضد الحكومة المغربية والتي اتهمتها بأضطهاد اليهود بحرمانهم من حقوقهم السياسية، والاجتماعية، والدينية ، وفي اليوم الثاني أقيم حفل تتويج الملك الحسن الثاني على العرش، وقد حضر ممثلون عن الطوائف اليهودية الحفل ، ولم يتجاهل البيان الرسمي الأول للملك الأقلية اليهودية في بلاده ، والذي أعلن فيه أن الطائفة اليهودية هي جزء متمم للبلد تتمتع بحقوق المواطن نفسها (قاسمية، ٢٠١٥، صفحة ٦٤٥). وزاد بأن أكثر ما يعتز به هو روح الوطنية المغربية التي يتحلى بها اليهود المغاربة سواء الذين بقوا في المغرب ، أم أولئك الذين توجهوا الى "إسرائيل" وأوربا ، فلا يمكن لأي مغربي أن يتأثر بمشاعر تعلق هؤلاء اليهود بالوطن، وتقاليده، وشعبه ، وصفهم بأنهم " خير سفراء لنشر الإشعاع المغربي في العالم " (الحدادي، ٢٠١٥ ، صفحة ١٠٧).

وفي اليوم نفسه الذي تولى فيه الحسن الثاني العرش، قامت مجموعة من النشطاء الشباب اليهود في مدينة مكناس بتوزيع المناشير التي تؤجج مشاعر اليهود ضد السلطات المغربية، والمجتمع المغربي، إلا أنها ارتكبت خطأ بإلصاق نسخة على جدار مركز للأمن وفي أحد الأيام تمكن الأمن من إلقاء القبض على أعضاء المجموعة، وتفكيك جزء من الشبكة وتوقيف الكثير من النشطاء في فاس والرباط والدار البيضاء، وزج بالمتهمين البالغ عددهم الواحد والعشرين متهماً في سجن مكناس، وهو سجن معروف بقساوة أوضاع الحبس فيه، وأزدادت القضية تعقيداً بعد العثور على مسدس في بيت أحد المتهمين مما جعل قوى الأمن تظن أنها وضعت اليد على شبكة إرهابية خطيرة، وحاول رجال الأمن الحصول على معلومات أكثر باستعمال أساليب التعذيب، وتمادوا فيها مما أدى إلى وفاة أحد المتهمين المدعو (رافي واكنين) وعلى الرغم من إرساله على وجه السرعة للاستشفاء في إحدى مستشفيات باريس، واثّر ذلك أطلق سراح الباقيين في وقت لاحق من دون محاكمة (اصراف، ٢٠٠٩، صفحة ٩٨).

وكان على المغرب بصورة عامة، وعلى الحسن الثاني بصورة خاصة وهو في بداية عهده بالملك، أن يفعل شيئاً من أجل تغيير الصورة النمطية عن سياسة الحكام العرب تجاه اليهود والتحرك بصورة جدية لوقف الهجرة السرية والحد من الصعوبات الانسانية التي تصاحبها، ووضع صيغ مقبولة لتفادي الحملات الاعلامية ضد المغرب، وتجنب الضغوطات على مصالحه من لدن الرأي العام الدولي، ولا سيما أن الملك في بداية عهده، ويحتاج إلى الاستقرار داخليا، وإلى المساندة الغربية على المستوى الخارجي (مريكيك، ٢٠١١، صفحة ٢٨١).

انتاب الملك الحسن الثاني، وأعضاء حكومته الجديدة، شعور بالقلق أمام تنامي الكراهية تجاه اليهود في صفوف السكان المسلمين، وسيرا على نهج والده محمد الخامس، قرر الملك الحسن الثاني، وحكومته كسب ود الطائفة اليهودية فزار مع حاكم الدار البيضاء وعدد من المسؤولين في الثاني من آذار من عام ١٩٦١ كنيس ومدرسة تلمود تورا في المدينة، وفي الرابع من آذار اتخذ الملك قراراً قانونياً واضحاً ضد الخطاب العنصري، فصرح بأن اليهود أوفوا بالتزاماتهم جميعها نحو العروبة والإسلام، غير أن مشاعر البعض من المسلمين تم

استغلالها من عناصر همها الوحيد هو زرع البلبلة والفوضى، وإشهار الهتافات الدعائية الخبيثة تجاه اليهود (بوم، ٢٠١٧، صفحة ٢٠٩).

ساهمت العناصر الصهيونية، في إثارة الخلافات بين ابنء الشعب المغربي من المسلمين واليهود وساعدتها في ذلك الصحفية المغربية التي لم تميز بين الصهاينة واليهود، وقد استغلت الدعاية الصهيونية تلك الظروف لأثارة مخاوف اليهود من الاضطهاد والتمييز العنصري ، وولد لدى اليهود المغاربة شعور عدم الثقة الذي نتج عنه هجرة اعداد كبيرة منهم نفسها (قاسمية، ٢٠١٥، صفحة ٦٤٥) ..

والواقع أن التذمر الذي ساد الجماعات اليهودية بأسرها، وتعمقت مظاهره، وهو ما دفع الصحفي اليهودي المغربي بكارلوس نصري ، الذي دعا في وقت سابق إخوانه اليهود للمراهنة على المغرب، إلى التعبير عن الأسى الجماعي في مقال مؤثر نشرته صحيفة "صوت الجماعات (Communautés La Voix des) في آذار من عام ١٩٦١ تلك الصحيفة اليهودية الوحيدة في المغرب التي عادت للصدور مرة أخرى في الدار البيضاء بعد إنقطاع دام أربع سنوات ، وكان رئيس تحريرها اليهودي فكتور مالكا، ونشر نصري مقالاً جاء فيه: " هل يستوجب علينا الاقتداء بما فعله أجدادنا في ضوء حكم بيزنطة إذ أقلعوا عن ترديد الصلوات المبشرة بالخلاص، وأفرغوا النصوص المقدسة من كل إحالة على عودة الرب إلى الأرض، فخلال أيام قليلة خلنا أنفسنا نعيش من جديد الفترات المدفونة في أعماق ذاكرتنا المتراكمة" (اصراف، ٢٠٠٩، صفحة ٩٩).

وعلى العكس من ذلك، أقدمت مجموعة من اليهود المغاربة، والبالغ عددهم (٢٤) شخصاً ، وقعوا على بيان ضد الصهيونية ، كان من ابرزهم مهندس المناجم أبراهام السرفاتي مدير ديوان كاتب الدولة المغربي للإنتاج الصناعي، والمعادن ، والناشط السياسي والكاتب جوزيف ليفي وعضو اتحاد العمال المغربي سيمون ليفي (Simon Levy) وكان من بينهم امرأتان ، وقد صدرَ البيان في صورة ورقة مطبوعة باللغة الفرنسية تصريح كتب عليها عنوان كبير (Declaration) نشرته صحيفه "التحرير" لسان حال الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، طالبوا فيه اليهود عامة الى إدانة الصهيونية وعملاتها في المغرب، وأدانوا فيه توزيع المنشورات الصهيونية في الكثير من المدن المغربية التي تتهجم على المغرب، وأكدوا فيه

أنَّ الغرض من توزيع المنشورات لاستقزاز اليهود وتشديد القلق المتولد عن نشاط المنظمات الصهيونية السرية، ووصفوا تلك التطورات بـ "القلق الذي تغذيه الحملة العنصرية" (اصراف، ٢٠٠٩، صفحة ٩٩).

طالب الوطنيون اليهود مقاطعة الدعوات الصهيونية التي حاربت فكرة الاندماج بين الفئات الاجتماعية في المغرب بينما أعلن ناحوم غولدمان (Nahum Goldmann) أبرز مؤسسي المؤتمر اليهودي العالمي في عام ١٩٦١ : " أن اليهود المنتشرين في أنحاء العالم، يجب إقناعهم بأنهم على حق تام في ربط مصيرهم بمصير "إسرائيل"، وعليهم أن يتحلّوا بالشجاعة الكافية للإقلاع عن فكرة إخلاص اليهود للدول التي يعيشون فيها"، فيما حذر الموقعون على البيان من اليهود المغاربة من إنهُ في حال عدم رفع الأصوات المطالبة بالخروج من هذا المأزق، فإن المعاداة لليهودية تزداد أكثر فأكثر، فيمكن " أن تسير بلادنا إلى وضع يضر بمصالحها، نحن الإسرائيليون المغاربة الموقعون أسفله، والواعون بالمصلحة العليا لوطننا، والذين لا يسلمون من المصالح المصيرية للطائفة اليهودية بالمغرب التي لا تفصلها عن المصالح الحقيقة للطائفة اليهودية بالمغرب"، واستكروا الدعاية الصهيونية كونها أداة في أيدي الاستعمار، وسلاح للتفرقة مستعمل ضد الشعب المغربي بأسره، وأن الصهاينة يزايدون على مصالح اليهود المغاربة الباحثين عن حياة كريمة، ومستقرة فيدعوهم إلى هجرة وطنهم (العلوي، ٢٠٢٠، صفحة ١٠).

وشدّد البيان على ضرورة تكثيف جهود المسلمين، واليهود، لاستكمال الوحدة الوطنية وخلق اطار لحياة سعيدة من وطنهم تضمن الديمقراطية، والرفاهية، والأمن، والاستقرار للجميع، وإن يكون الاهتمام الأول هو الدفاع عن المغرب " ضد كل افتراء"، مؤكدين على فضح الحملة الدولية التي شنّها " المداهنون والمراؤون الاستعماريون" ضد المغرب لخلق جوٍ من التمييز العنصري، وفصل المواطنين اليهود في المغرب عن الكيان الوطني، وإن موقفهم هذا مشوباً بالرغبة وإرضاء بعض الطموحات لأي كان، وإنما هو صادر عن مجموعة وطنية التزمت، حتى قبل استقلال المغرب، بمبادئها المنبعثة من أنَّ المغرب هو وطنها، ولهذا فقد رأى هؤلاء أنَّه من الضروري استتكار مظاهر معاداة اليهودية كلها، والدفاع في نطاق المواقف الوطنية الخالصة عن " حقوقنا وحريتنا كمواطنين مقتنعين بان

هذا الوطن وطننا ولا توجد أي قوة قادرة على زحزحة موقفنا " (العلوي، ٢٠٢٠، صفحة ١٠). لذلك فإنّ هذا الموقف يعدّ موقفاً وطنياً صادقاً لليهود المغاربة .

ومن جهة أخرى فإنّ رفض المسؤولين عن الجماعات اليهودية في المغرب للمبادرات المتطرفة على الأقل ظاهرياً، كان على عكس سكان الملاحات الذين وجدوا في توزيع المنشورات مصدراً للافتخار بالنظر لما تحلى بها من أقدموا على توزيع المنشورات من شجاعة وجراً (مريكيك، ٢٠١١ ، صفحة ٢٨١)، علماً بأنهم من شدة معرفتهم بالشأن المغربي لم يكونوا يعتقدون أملاً كبيرة على نتائج مبادرات من هذا القبيل، وأغلب الظن أنهم راهنوا أكثر على سبل الحوار التقليدية والمتمثلة في الاتصالات السرية بين يهود القصر والسلطات الأمنية، ولا سيما بعد استقبال وزير الداخلية مبارك البكاي (العلوي، ٢٠٢٠، صفحة ١١)، في عهد حكومة الحسن الثاني الأولى (٢٦ شباط من عام ١٩٦١ - ٢ حزيران من عام ١٩٦١)، وفداً ممثلاً لمجلس الجماعات اليهودية بتاريخ ١٨ آذار من عام ١٩٦١، وأعطى المسؤول الحكومي الضمانات المؤكدة كافة على رفع العراقيل للحصول على جوازات السفر (بنيس، ٢٠١٧ ، صفحة ١٢١).

وقد نقلت وكالة المغرب العربي للأنباء في ٢٣ آذار من عام ١٩٦٢ تصريحات وزير الداخلية حول قضية هجرة اليهود المغاربة ، وأعرب عن أمله في أن يمكث اليهود المغاربة في وطنهم ليعملوا جنباً إلى جنب مع المواطنين المسلمين في بناء دولة قوية الدائم مزدهرة، وأدان بشدة نشاط الصهيونية الدولية الهدّام الرامي إلى تشجيع اليهود على التخلي عن المغرب، وفند البكاي ما روجته بعض الصحف الأجنبية ، حول ظهور حركة معادية لليهود في المغرب، وحول منع اليهود من السفر إلى الخارج وعبر عن إيمانه بحرية التنقل للمواطنين جميعهم، مؤكداً بأنّه لن يرفض أي جواز سفر لأي شخص يتقدم بطلبه إذا كان متوفراً على الشروط الضرورية التي تخول له ذلك، وقال بأن لليهود المغاربة مطلق الحرية في التوجه إلى أي بلد يشاءون ما عدا "إسرائيل"، لأن المغرب لم يعترف بـ "إسرائيل"، الأمر الذي يجرّد جوازات السفر المغربية من كل صلاحية لتلّ أبيب تماماً ، وزاد الوزير بأن اليهود المغاربة، الذين يذهبون إلى "إسرائيل"، يتحملون عواقب عملهم، وهي نزع الجنسية المغربية عنهم ومصادرة أملاكهم وأموالهم بالمغرب، وأشار إلى أن التعليمات قد أعطيت إلى عمال

النواحي جميعهم لمنح اليهود جوازات السفر بالشروط نفسها التي تمنح للمسلمين، وأشار وزير الداخلية إلى أن الحكومة تنوي مساعدة الجالية اليهودية على حل مشكلاتها (العلوي، ٢٠٢٠، صفحة ١٢).

سلك الحسن الثاني في السياسة الخارجية سيرة تلائمت مع تطلعات يهود المغرب، وهي امتدادا للتوجه الذي بدأه والده في نهاية حكمه، ثم ما لبث أن أعطاها تدريجيا توجهها مخالفا مراعيًا أن لا يتسبب في اختلاق انتقادات لا طائل منها ، فعلى سبيل المثال طلب من الرئيس جمال عبد الناصر في أواخر شباط من عام ١٩٦١ ، تأجيل زيارته الرسمية للمغرب التي كان من المقرر إجراؤها في شهر آذار من عام ١٩٦١، وفي الشهر نفسه قدّم إلى المغرب الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة للتأكد من أن لا شيء تغير في موقف المغرب من الهجرة اليهودية الى "إسرائيل" ، والظاهر أنه عاد إلى العاصمة المصرية القاهرة مطمئنا (اصراف، ٢٠٠٩، صفحة ١٠٨).

وعلى الصعيد نفسه، مثّل اليهود المغاربة في الخارج تجمعاً عالمياً وعقدوا مؤتمرات بهذا الشأن في العاصمة الكندية مونتريال، ففي ٣١ آذار من عام ١٩٦١ عقد اليهود المغاربة مؤتمراً مع المجلس اليهودي الكندي لمناقشة آخر التطورات التي شهدتها المغرب ، وطالبوا في البيان الختامي ضرورة الاهتمام بالمواطنين اليهود، وحمايتهم من أي أذى قد يمسهم في المغرب، وحاول النظام المغربي السعي إلى تعزيز أهمية الوحدة الوطنية بين المسلمين واليهود، ولكنها لم تكن ذا فعالية إلا من التصريحات الرسمية، والقوانين التي تساوى بين المسلمين واليهود المغاربة ، دون محاولة للتعرف على خصوصية تفكير الأقلية اليهودية والسعي الجاد لإدماجها داخل المجتمع المغربي (سمك، ١٩٩٨ ، صفحة ١٣٨).

وفي الحقيقة لا يمكن اغفال دور بعض الأحزاب الوطنية المغربية مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في التأكيد، والعمل على إلتحام المسلمين، واليهود المغاربة وإدماج تلك الأقلية داخل المجتمع المغربي، في حين أنّ النظام المغربي لم يول ذلك الأمر اهتماماً علمياً واكتفى بالتصريحات ووضع القوانين من دون سعي حقيقي للتقريب بين الأقلية اليهودية والأكثرية المسلمة ومما ساعد على ذلك ضعف التأثير السياسي لليهود وقلة أعدادهم بعد الهجرة لـ "إسرائيل" ، ومما يؤكد ذلك أنّه في عام ١٩٦٢ عندما حلّ (اتحاد المغرب) محل

الرابطة اليهودية العالمية أدرج في برنامجه ساعتين للغة العربية في التعليم يومياً ، لكن قصور النظام المغربي في اختيار المدرسين اللازمين لهذا الأمر أدى إلى عدم التعريب الحقيقي لهذه المدارس اليهودية ، والذي لو تم لكانت الأجيال الجديدة من اليهود المغاربة تتكون على وفق الثقافة والهوية العربية بغض النظر عن الدين ، ومع ذلك أعربت الجاليات اليهودية المغربية والمنظمات اليهودية العالمية عن قلقها إزاء سيطرة الحكومة المغربية على مدارس الإليانس ، وفرض اللغة العربية على مناهجها ، ولا سيما وأنّها من تتولي مسؤولية التعليم اليهودي منذ نحو مئة عام (سمك، ١٩٩٨ ، صفحة ١٣٩).

من ناحية أخرى ، أثارت قضية اعتناق بعض اليهود الدين الاسلامي في شباط من عام ١٩٦٢ يهود المغرب بعد تولى علال الفاسي وزارة الشؤون الإسلامية في كانون الثاني من عام ١٩٦٢ ، إذ نشطت هذه الوزارة في إستقطاب عدد من اليهود المغاربة واسلامهم ، ولا سيما الشباب، الامر الذي رفضه اليهود المغاربة ، ونشرت جريدة (صوت الطوائف) اليهودية عددا من المقالات ضد سياسة الفاسي (سمك، ١٩٩٨ ، صفحة ١٣٩) غير أن النظام المغربي في عام ١٩٦٣ ، عاد ليؤكد حقوق المواطنة المعترف بها لليهود المغاربة ففي انتخابات مجلس النواب المغربي عام ١٩٦٣ ضمّ أول برلمان مغربي نائباً يهودياً عن مدينة الصويرة (الحدادي، ٢٠١٥ ، صفحة ١٠٧)، وهو أباديا مايير عوباديا (Obadia Mayer) المنتمي للحزب الشيوعي (مريكيك، ٢٠١١ ، صفحة ٢٨١).

أُجريت الانتخابات البلدية في عهد الملك الحسن الثاني في كانون الثاني من عام ١٩٦٣ ، وأظهرت النتائج تحقيق كل من حزب الاستقلال في المناطق الريفية، والداخلية من البلاد المركز الأول والاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المناطق الساحلية، والحضرية المركز الثاني ، بما في ذلك الدار البيضاء ، في تلك الانتخابات تم انتخاب ١٥ يهودياً ، وكان من بينهم مايير توليدانو ، والذي تم انتخابه نائباً لرئيس المجلس البلدي للدار البيضاء، وماكس لوب الذي شارك في الكفاح المغربي من أجل الاستقلال ، وكانا كلاهما ينتميان للاتحاد الوطني للقوات الشعبية (Book, 1964, p. 80).

وعلى أثر ذلك شكّل حزب جديد باسم جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية في ٢٠ آذار من عام ١٩٦٣ ، التي ضمّت المنشقون عن حزب الاستقلال، والليبراليين، والشخصيات

المستقلة ووجهاء الريف، وقد كانت جبهة ملكية أكثر من كونها حزباً سياسياً مستقلاً ، وأنضم الكثير من الشخصيات اليهودية البارزة لهذه الجبهة، مثل الأمين العام لمجلس الطوائف ديفيد عمار (حزب الدستور الديمقراطي)، ورئيس طائفة اليهود في الدار البيضاء مائير عوفاديا (من حزب الاستقلال) (Assaraf, 2005, p. 80).

أثرت التطورات السياسية، في مستوى الداخل والخارج ، والتي واكبت سنوات الستينيات، في الخطاب السياسي المغربي، محددة معالمه وتوجهاته، ولا سيما من بعض القضايا الكبرى وعلى رأسها الهجرة المكثفة لليهود المغاربة إلى الخارج، إذ نجحت الضغوطات على الدولة، عقب حادثة الباخرة "يجوز" ، من أجل التسريع بتنظيم الهجرة الى "إسرائيل" (مريك، ٢٠١١ ، صفحة ٢٧٨).

عامل الملك الحسن الثاني اليهود المغاربة معاملة جيدة، سيرا على نهج والده محمد الخامس ، باعتراف أغلب ممثليهم في المجالات السياسية والاجتماعية والدينية (خاطري، ٢٠٢١ ، صفحة ٤٢)، فقد عدّه اليهود رجلاً سياسياً حكيماً وواقعياً وصاحب نظرة استشرافية (سمك، ١٩٩٨ ، صفحة ١٣٩)، وأنّ تقييمه الواقعي للوضع في الشرق الأوسط دفعه إلى اتخاذ مجموعة من المبادرات لصالح السلام، والمنطقة ، وكان مؤمناً ومقتنعاً بضرورة إحلال التصالح والوئام بين مكونات الشعب المغربي، فضلاً عن حرصه على التذكير بتعلقه بفضائل التعايش بين المسلمين، واليهود (خاطري، ٢٠٢١ ، صفحة ٤٣).

بادر الملك الحسن الثاني بإعلان عفو شامل لصالح النشطاء الصهاينة المسجونين وإطلاق سراحهم مقابل غرامات مالية، وسارع هؤلاء إلى مغادرة المغرب دون أن تتدخل السلطات لمنعهم، وكانت الخطوة الثانية هي اعتماد ليبرالية زائدة في تسليم جوازات السفر لليهود الراغبين كلهم في الحصول عليها على نحو جعل المصالح المستحدثة لهذا الغرض عاجزة على الاستجابة للكم الوافر من الطلبات الخاصة بالحصول على جوازات السفر، والحقيقة أن الراغبين جميعهم في الهجرة كانوا يجهلون بحصول مفاوضات سرية بين رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ناحوم غولدمان (Nahum Goldmann) والحسن الثاني في ١٩ اذار من عام ١٩٦١ بغرض الوصول إلى اتفاق خاص برحيل المغاربة اليهود، وبالفعل تم

التوصل الى اتفاق يقضي بحرية هجرة اليهود المغاربة الى خارج البلاد (خاطري، ٢٠٢١، صفحة ٤٣).

وأعرب الملك الحسن الثاني في لقائه مع مجلة "ميدل إيست إنسايت" Middle East Insight الامريكية في أيار من عام ١٩٦٣ عن أهمية اليهود في المجتمع المغربي ، وانهم مكوّن أساسي من مكونات المجتمع ، وذكر بأنّ المغرب يشكل إنموذجا للتعايش اليهودي العربي منذ الأزل، اذ عاش اليهود والعرب معا في المملكة لعدة قرون، وهذا يمنح الملك الشرعية، وقبل كل شيء، يسمح له بالتمتع بثقة الطرفين (Hassan, 2001, p. 123).

وزاد الحسن الثاني: "لقد نشأت، حتى قبل أن أتشعب بديني وأتعلم تاريخ بلدي، في بيئة يتردد فيها المغاربة من أتباع الديانة اليهودية على القصر يوميا، وكانوا دبلوماسيين وعلماء وأطباء وممرضين وتجار، وما إلى ذلك، وكان اليهود المغاربة هم الذين وفروا الرابط بين القصر والعالم الخارجي" مؤكداً بأنه نشأ في هذه البيئة، واعتاد منذ طفولته على رؤية المسلمين واليهود يجلسون معاً ويتعاملون معاً، " فجلسوا أمام أبي وجدتي وأمي، رحمهم الله تعالى، لقد كانوا بيننا وشاركونا حياتنا اليومية وحياتنا العائلية"، فضلا عن ذلك، يعتبر الحسن الثاني أنّ الالاف من اليهود المغاربة الذين يعيشون في "إسرائيل" ما زالوا رعاياه، ويعتقد الكثير من الوزراء والنواب "الإسرائيليين" الشيء نفسه، واصفاً ذلك بأنها "روح عدم الانحياز" التي ميزت التزام المغرب المستقل على الساحة الدولية بالمساواة لمكوناته كافة من دون تمييز (Hassan, 2001, p. 123).

ومن خطاب الملك عند استقباله لأعضاء مجلس التجمع العالمي لليهود المغاربة في آذار من عام ١٩٦٤ ذكر ما يأتي: " إنني على يقين من أن اليهودية المغربية كما كان الشأن في الماضي ، ستظل يهودية الهوية والأصالة بإمكانها أن تستند إلى قرون من التاريخ وقرون من الانتماء إلى الوطن ، فنحن كلنا أهل الكتاب نختم صلواتنا بكلمة آمين " ، مؤكداً على انه اذا التقت حسن النية وحسن الإرادة لا شيء يمكن أن يفرق بين الأجناس وبين الديانات السماوية (الحدادي، ٢٠١٥ ، صفحة ١٠٧).

ولدى استقباله البابا بولس السادس (Pope Paul VI) في أثناء زيارته للمغرب في أيلول ١٩٦٤ ، تلك الزيارة التي كان لها صدى في الداخل والخارج، إذ لم يسبق لرئيس من رؤساء

الكنيسة الكاثوليكية أن زار بلدا مسلما مواطنوه مسلمون ، جدد الملك الحسن الثاني تأكيده على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية في بلاده ، وأن اليهود لهم حقوق وواجبات حالهم حال بقية المسلمين في المغرب مؤكداً على أنه " اذا التقت حسن النية وحسن الإرادة لا شيء يمكن أن يفرق بين الأجناس وبين الديانات السماوية " (الحدادي، ٢٠١٥ ، صفحة ١٠٧)

ثانياً : النشاط الحزبي ليهود المغرب وموقفهم من اغتيال بن بركة

طرأت عدة تغييرات على المشهد السياسي المغربي في عام ١٩٦٥ ، فبعد التهميش المتعمد لحزب الاستقلال ومنعه من المشاركة في الحكومة المغربية، بسبب توجهاته الدينية المخالفة لتوجهاته السياسية الخارجية للحكومة المغربية المؤيدة للغرب، وكان انسحاب الكثير من أعضائه البارزين سببا في ضعف التأثير السياسي لهذا الحزب (Assaraf, 2005, p. 80).

وعلى الرغم من الانخفاض الشديد لعدد يهود المغرب، إلا أن الناخبين اليهود، في أغليبيتهم مؤيدين للملكية، وكانوا يتمتعون بشعبية كبيرة لدى الأحزاب الرئيسية الثلاثة (حزب الاستقلال وحزب الشورى والحزب الشيوعي) ، وبسبب تركيزهم في المدن الكبيرة كان دورهم أكثر أهمية، ويكفي أن نشير إلى أشرف وزير الداخلية أحمد رضا اكديرة ، على المؤتمر السنوي لمجلس الجماعات اليهودية المغربية المنعقد في الدار البيضاء في كانون الثاني من عام ١٩٦٥ ، وقد رافقه في الحضور وفد كبير، ضم إلى جانب شخصيات إسلامية عدد من المسؤولين اليهود أمثال رئيس طائفة اليهود في الدار البيضاء مائير عوفاديا ، وقد أزجعت مشاركة الوزير حزب الاستقلال، إذ رأت صحيفة (العلم) الناطقة باسم الحزب بأن العلاقة بين الحكومة، واليهود علاقة مريبة ، فالطرف الأول التمس الأصوات الانتخابية للطرف الثاني مقابل استمرار الهجرة، وهو الاتهام الذي صاغته الصحيفة صراحة في عددها الصادر في ٢٠ كانون الثاني من عام ١٩٦٥ جاء ما نصه (Assaraf, 2005, p. 81):

" من الواضح الآن أن الحكومة تدفع لليهود مقابل دعمهم لمرشحي الجبهة، أثناء زيارتها لمجلس الجماعات اليهودية ، طلب منهم أحمد رضا اكديرة التصويت لمرشحي جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية ، وكان من المقرر بعد ذلك نشر هذه التعليمات

من قبل الحاخامات في الكنس، وهذا مثال على التعاون بين الحكومة والحركة الصهيونية لإغراق فلسطين المغتصبة بالمهاجرين اليهود ، في انتهاك لالتزاماتنا وتعهداتنا تجاه الدول العربية " (Assaraf, 2005, p. 81).

ومن جانبه، أعلن القيادي في حزب الاستقلال المهدي بن بركة ، عن خيبة أمله من موقف اليهود المغاربة لدعمهم حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية، والذي وصفه بـ "حزب بلا مستقبل" ، ولا سيما أنّ الحي اليهودي في الدار البيضاء قد أبدا دعمه القوي للجبهة ، وشكك بن بركة في نوايا الأمين العام لمجلس الطوائف ديفيد عمار، ورئيس طائفة اليهود في الدار البيضاء مائير عوفاديا الذي انشق عن حزب الاستقلال ، ومن الضروري الإشارة الى أنّ الملك الحسن الثاني هو من دعا الى ضمّ اليهود الى الجبهة المعروف عن ولائها المطلق للملكية المغربية (Assaraf, 2005, p. 82).

وفي ضوء هذا المناخ من العجز الحكومي، والأزمة الاقتصادية، أندلعت أعمال شغب خطيرة للغاية في آذار من عام ١٩٦٥ في الدار البيضاء، مما أثار ضجة في أنحاء البلاد كافة، ففي البداية، لم يكن الأمر سوى قيام طلاب المدارس الإعدادية باضرابات ضد قرار وزارة التربية الوطنية الذي منع طلاب المدارس الثانوية فوق سن السابعة عشرة من الولوج إلى المرحلة الإعدادية من التعليم الثانوي، ولا سيما أنّ التعليم هو السبيل الوحيد للتقدم الاجتماعي، فقد كان يُنظر إلى هذا الإجراء على أنه يمثل خطوة غير جيدة وغير مناسبة لتطور المجال التعليمي في المغرب (Assaraf, 2005, p. 84).

وعلى وفق هذا الأساس نزل طلاب المدارس الثانوية إلى الشوارع ودمروا كل شيء في طريقهم، وسرعان ما أنضم إليهم العاطلون عن العمل الذين شاركوا في عمليات النهب، وقُتل ضباط الشرطة، وكان القمع الذي قاده وزير الداخلية محمد أوفقي مروعاً، وفي الوقت نفسه، أعلن الملك عفواً واسعاً ودعا المهدي بن بركة إلى العودة إلى البلاد، ولم يتلق هذا العفو أي رد، أو بالأحرى واجه شروطاً عدها الملك غير مقبولة في ذلك الوقت، وقد أنهى الملك الحسن الثاني التجربة البرلمانية الأولى في ٧ حزيران من عام ١٩٦٥ ، لتدخل البلاد في حالة فراغ سياسي (Assaraf, 2005, p. 85).

ولم يكن لحادث إختطاف، ومقتل المعارض المهدي بن بركة ، الذي تسبب في أخطر أزمة شهدتها المغرب في الستينيات (المديني، ٢٠٠٦، صفحة ١٣١)، تأثير يذكر في الطائفة اليهودية، وأنَّ التورطَ الحقيقي للمخابرات "الإسرائيلية" في اختفاء زعيم اليسار المغربي، الذي أصبح رمزا للنضال المناهض للاستعمار، والإمبريالية على نطاق عالمي، في الحرب الباردة، لم يكن أمرا مستغربا، ولا سيما من المعارضة التي أظطرت إلى التزام الصمت لسنوات بسبب الرقابة الصارمة التي منعت لسنوات، أي إشارة إلى هذه الحادثة ، وفي "إسرائيل" نفسها، فإنَّ المساعدة التي قدمتها الأجهزة السرية على ما يبدو لنظرائها المغاربة، الذين حافظوا معهم على علاقات سرية وبالكاد تم ذكرها في وسائل الإعلام (Assaraf, 2005, p. 88).

أتهمت بعض الأطراف المغربية كحزب الاستقلال الموساد "الإسرائيلي" وفرنسا وبعض المغاربة المؤيدين للملك بعملية إختطاف بن بركة (الجابري، ٢٠٠٣، صفحة ١٢٥)، بأشراف زعيم الموساد مائير عاميت (Meir Amit) ، وبمساعدة بعض المهاجرين اليهود المغاربة المقيمين في باريس، وبلا شك أنَّ مائير عاميت أعتقد أنه يستطيع إخفاء هذا التدخل ، ولكن حدث ما هو غير متوقع ، وهو اغتيال الزعيم السياسي المغربي على الأراضي الفرنسية، وأعطى هذا الموت المفاجئ منعطفًا مأساويًا للعملية (Bensimon, 1991, p. 199)

ففي عام ١٩٦٥ طلبَ وزير الداخلية المغربي الجنرال محمد أوفقيير مساعدة الموساد لأسكات المهدي بن بركة زعيم المعارضة الذي كان يعيش في الخارج، ووافق عاميت على الطلب المغربي، وفي تشرين الأول من عام ١٩٦٥ أستدرج بن بركة من سويسرا عن طريق الحدود إلى فرنسا إذ اختطفه عملاء الاستخبارات إلى منزل أحد رجال العصابات الفرنسيين ، وهناك قُتِلَ ودُفِنَ جثمانه ، وزعم عاميت ان عملاءه لم يشاركوا في عملية القتل (المديني، ٢٠٠٦، صفحة ١٣٢).

إنَّ موافقة مائير عاميت على المشاركة في إختطاف الزعيم الثوري المغربي في ٢٩ تشرين الثاني من عام ١٩٦٥، في قلب باريس، جاءت ضد الأوامر الرسمية لرئيس الوزراء "الإسرائيلي" ليفي أشكول (Levi Eshkol)، الذي وصف تلك العملية بـ "النتنة " ، معبراً

عن رفضه مشاركة الموساد في تلك العملية ، وفي "إسرائيل" تسببت قضية بن بركة في أزمة حكومية خطيرة للغاية ، فقد عمَد النظام السياسي "الإسرائيلي" الى عدم إثارة أي أزمة مع النظام المغربي (Bensimon, 1991, p. 200).

واجه عاميت موجة من الانتقادات وتم استدعاء سلفه، وخصمه أيسر هائيل الذي أصبح مستشارا خاصا لرئيس الوزراء "الإسرائيلي" ليفي أشكول لشؤون الاستخبارات للتحقيق في الحادثة، وأوصى بأزالة عاميت على الفور ، لكن عاميت رَد بعنفِ قائلا : " ان الموساد لم يفعل اكثر من تزويد المغاربة بجواز سفر وعدة سيارات مستأجرة " ، وهدد بأنه إذا أُجبر على المغادرة بأنَّ رحيله سيكون " صاخبا وفوضويا" وانه " سيذهب مع رئيس الوزراء ليفي أشكول"، الذي أصر بأنه وافق على العملية ، ولأن اشكول كان مدركا لحجم فضيحة المحتملة فقد قرر إبقاء الامر طَي الكتمان (Willis, 2014, p. 296).

كان الرئيس الفرنسي شارل ديغول Charles de Gaulle غاضبا ولا سيما أنَّ عملية الإختطاف وقعت قبل أيام قليلة من الانتخابات الرئاسية في فرنسا، في الوقت الذي سعى فيه شيراك لولاية ثانية، كان إختطاف المعارض المغربي على الأراضي الفرنسية إهانة شخصية حقيقية، بمساعدة عناصر معينة من أجهزته السرية، في حين رأت المعارضة أنَّها فضيحة بطبيعتها تهز البلاد، ومؤسسات الجمهورية الخامسة، وتحت ضغط الأوضاع ومن دون إنتظار نتائج التحقيق المفتوح، تحدى الرئيس الفرنسي علانية الملك الحسن الثاني لإقالة وزير داخلية أوفقيور فوراً، مُحملاً إياه المسؤولية المباشرة عن إختفاء، وربما إغتيال القائد للمعارضة المغربية (Willis, 2014, p. 296).

رفض الملك الحسن الثاني، شكلاً ومضموناً الإنذار الفرنسي، لأنه لم يستطع الخضوع لإملاءات "القوة الاستعمارية السابقة" ، مما أدى إلى حدوث أزمة في العلاقات الفرنسية المغربية، والتي أستمريت حتى رحيل الجنرال ديغول عن السلطة ، وفي كانون الثاني من عام ١٩٦٦ أنقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين أثر تلك المشكلة ، وبالمثل تباطأت العلاقات الاقتصادية واتفاقيات التعاون بصورة كبيرة بين المغرب وفرنسا من دون أن يتم تجميدها (Willis, 2014, p. 296).

وصدرت مذكرة إعتقال دولية بحق وزير الداخلية المغربي محمد أوفقيير ، وفي هذه الأثناء، عقدت محاكمة إختطاف المهدي بن بركة في باريس في تشرين الثاني من عام ١٩٦٦ ، ولم يحضر وزير الداخلية المغربي الجنرال محمد أوفقيير ومثول الجنرال أحمد الدليمي الذي كان يشغل منصب القائد الميداني للقوات المسلحة الملكية المغربية المتمركزة في الصحراء ، والذي كان متهما باغتيال المهدي بن بركة ، وكان من بين المحامين المكلفين بالدفاع عنه نقيب المحامين بالرباط، ألبيير بن عطار، وهو من عائلة يهودية كبيرة بطنجة وفي الخامس من حزيران من عام ١٩٦٧ أصدرت محكمة باريس حكمها بتبرئة أحمد الدليمي، والحكم غيابيا على أوفقيير بالسجن المؤبد (Assaraf, 2005, p. 90).

ثالثاً : موقف الملك من يهود المغرب واثر حالة العداء الحزبي على أوضاعهم السياسية

هيمنت شخصية الحسن الثاني، وحكمه حقبة الستينيات التي طوت صفحة التوازنات التي كانت أساس حكم والده الملك محمد الخامس ، أما عن سياسته الداخلية ، فعلى الرغم من جو التعددية الذي دشنه قانون الحريات العامة الذي صُدِرَ في أواخر الخمسينيات، إلا أن سياسة التضييق التي أنتهجها النظام المغربي، ونهج المقاربة الأمنية في سنوات الستينيات جعلت الطيف السياسي يعيش نوعاً من الضعف، فمن اتفاق بعض الأحزاب مع السياسة الرسمية إلى المواجهة بين الملكية والإتحاد الوطني للقوات الشعبية، ومع الحزب الشيوعي المغربي الذي انتزعت منه الشرعية القانونية بوساطة حله قضائياً، ليعود باسم حزب التحرر والاشتراكية أواخر الستينيات (مريك، ٢٠١١ ، صفحة ٢٩٠).

بذلت الحكومة المغربية كل ما في وسعها للحفاظ على المساواة في الحقوق بين اليهود والمسلمين ، وفي عام ١٩٦٦ شغل الكثير من اليهود مناصب مهمة في الحكومة ، وكان من بينهم تشارلز بيناروش (Charles Benaroch) المسؤول الرفيع في وزارة الدفاع ، وشارل أزولاي (Charles Azoulay) عضو مجلس الشورى، وسالومون بشنسبات (Salomon Bsnsabat) ، قاضي المحكمة العليا، روبير اصراف المستشار القانوني لمجلس النواب، وألبرت ساسون (Albert Sassoon) عميد كلية العلوم بالجامعة بالرباط (Malka, 1966 , p. 476) .

وفي هذا الشأن أشاد تشارلز بنسيمون ، أحد الاساتذة اليهود البارزين لتدريس علم الاقتصاد في الجامعة الإسلامية الدولية في باريس ، والذي أنتجت عائلته سلسلة طويلة من المعلمين والمديرين المدربين في المغرب، بالمعاملة الجيدة للملك تجاه اليهود ، ووصف في خطاب ألقاه أمام جمهور الجامعة الإسلامية الدولية في باريس في آب من عام ١٩٦٦ ، بأن رواد الجامعة الإسلامية الدولية الذين قدموا إلى المغرب من أوروبا، قدموا إلى المغرب الخالي من الأمن السياسي، والمغرب إذ كان المرض والبؤس هو النظام اليومي ، ولكن في عهد الملك الحسن الثاني فقد تغيرت الأوضاع، وشهدت البلاد إحداث التطور في المجتمعات (Laskier, 1994 , p. 335).

وفيما يتعلق بالوطن ، ذكر بنسيمون: "لقد عايشنا في بلادنا منذ أكثر من ألفي عام تحولات تاريخية كبرى، شهدنا آباؤنا وأجدادنا، واليهود سواء كانوا من أصول بربرية أو من قدموا بحثا عن اللجوء، يعدون هذا البلد ملكا لهم، وهناك روابط قوية كثيرة تربطنا بهذه الأرض وهي : الوطن الأم، والتربة الخصبة، وأهلنا وأصدقائنا، والمناخ، والآفاق المألوفة"، وكان بنسيمون مقتنعا بأن العلاقات بين اليهود، والمسلمين لا بد وأن تتحسن في المغرب الجديد إذ سترسى خطوط التقارب على أسس الديمقراطية، والحرية (Laskier, 1994 , p. 335).

ووضع بنسيمون ثقة كبيرة في الملك الحسن الثاني لتحقيق هذا الحلم ، قائلاً: " هناك شعور واحد نعتز به في قلوبنا وهو الحب العميق للحسن الثاني لليهود في المغرب ، إن جلالته لم يتوقف لحظة واحدة عن إظهار تعاطفه الأبوي معنا وحمايته اليقظة لنا منذ اعتقاله العرش ، وفي أحلك ساعات الشعب اليهودي عندما احتل النازيون أوروبا وأصدرت فرنسا قوانينها العنصرية ضد اليهود ابان الاحتلال النازي ، كان والده الملك محمد الخامس هو وحده الذي هب للدفاع عنا وقاوم بشجاعة المظاهر المعادية لليهود في المغرب "، وفيما يتعلق بـ "إسرائيل"، أكد بنسيمون بأن اليهود مرتبطون بشدة بـ "إسرائيل"، بوصفها مهد الدين اليهودي ، ولا يمكن للكاثوليك في فرنسا، ولا المسلمين في المغرب، ولا اليهود في بريطانيا أن يظلوا غير مبالين في مواجهة المراكز الروحية الثلاثة العظيمة في العالم: الفاتيكان، ومكة، والقدس (Laskier, 1994 , p. 336).

كما شهدت المناطق اليهودية بعض المتاعب في عام ١٩٦٦، ففي ذلك الوقت ، أنتشرت شائعات كثيرة لا أساس لها من الصحة عن إختطاف أطفال يهود في مدن مختلفة، وفي نيسان من عام ١٩٦٦ ، شن وزير الشؤون الإسلامية السابق علال الفاسي ، زعيم حزب الاستقلال المحافظ ورجال الدين في مجلس الأمة ، هجوماً سياسياً على يهود المغرب، مهاجماً الحكومة والحزب الملكي في سياق نقاش حول الإصلاح الزراعي ، وصرّح قائلاً : "المغرب دولة يهودية، يديرها يهود وأجانب " ، واثّر ذلك أظطر النائب اليهودي الوحيد في المجلس مائير عوبديا ، الذي لم يجرؤ على الرد الى الانسحاب من القاعة بينما صفق للفاسي أعضاء حزبه (Malka, 1966 , p. 477).

وفي هذه الحقبة تغلغل جهاز الموساد في أوساط اليهود المغرب وتضافرت جهود المنظمات الصهيونية من أجل تهجير أكبر قدر من اليهود، ولم تكن القوى السياسية غافلة عن أحداثها، ووقائعها سواء أعلى مستوى صنعها أم على مستوى مواكبتها، وفيما يتعلق بالسياسة العامة لحزب الاستقلال وحزب الدستور الديمقراطي، فإنّ علال الفاسي نسج اتصالات علاقات مع جماعة من الطلبة الفلسطينيين الذين تبوؤوا فيما بعد مراكز القيادة في العمل السياسي الفلسطيني المقاوم، وكفي هذا الارتباط العضوي، والوجداني بين هذه القوى السياسية، وحركة المقاومة الفلسطينية أن تخلف الريبة والشك في صفوف المغاربة اليهود، ويجعلهم يستعجلون المغادرة (مريكيك، ٢٠١١ ، صفحة ٢٩١).

تسببت الاعتداءات الحزبية التي تماشت مع الحملة المعادية لليهود التي شنها حزب الاستقلال وصحفه منذ عدة سنوات ، في قلق كبير بين اليهود ، ففي آيار من عام ١٩٦٦ هاجم الحزب وزير الخارجية أحمد رضا اكديرة لأنه عيّن اليهودي روبرت أسكراف Robert Ascarf مديراً لمجلس وزراته، وبذلك يكون اكديرة قد انتهك القاعدة الضمنية القائمة منذ استقلال المغرب ، والتي كانت تمنع اليهود من تولي مناصب في وزارة الخارجية ، حتى أنّ أعضاء الحزب اتهموا اكديرة بأنه حاول " تهويد المغرب" (Malka, 1966 , p. 477)

أستعمل حزب الاستقلال المسألة اليهودية كسلاح ضد الحكومة، وأدت العنصرية دورها المعروف في صرف الانتباه عن المشكلات الحقيقية التي عانت منها المغرب ، وقبل بضعة أشهر من خطابه الاستفزازي أمام الجمعية الوطنية ، أجرى الفاسي مقابلة مطولة مع

فيكتور مالكا ، محرر جريدة (صوت المجتمعات) La Voix des Communautts ، وهي الصحيفة اليهودية الوحيدة في مغرب ما بعد الاستقلال ، أكد فيها مجدداً أن "اليهود المغاربة مواطنون كاملون ولن يقعوا أبداً ضحايا للتمييز العنصري" ، ويبدو أن هذا البيان كان يسعى فقط إلى تصديره إلى الخارج ، لإستعادة المكانة الدولية لحزب الاستقلال التي تم تقويضها بصورة خطيرة خاصة بسبب هجماته العنصرية (Malka, 1966 , p. 477)

أزدادت حدة هذه الهجمات عندما صوّت المجلس البلدي للدار البيضاء في ٢٣ تشرين الثامن عام ١٩٦٦ ، المكون من ثلاثة أعضاء يهود (جاكوب بانون ، وإلياس بنويش ، وجورج نيدام) ، على إعانة قدرها (١,٥) مليون فرنك مغربي لثلاث مؤسسات خيرية يهودية مغربية، وعلى الرغم من أنّ هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها منح مثل هذا الدعم لمؤسسات يهودية ، إلا أنّ صحيفة أخبار الدنيا انتقدت المجلس بشدة لإعطاء الأولوية للقضايا اليهودية، كما طالبت الصحيفة بطرد الصحفي اليهودي فيكتور مالكا من البلاد لورود معلومات مفادها أنه سيصبح محرراً مشاركاً لمحطة الإذاعة "الإسرائيلية"، فأظطر فيكتور مالكا إلى إقامة دعوى تشهير ضد أخبار الدنيا ، وفي نهاية عام ١٩٦٦ ، كتب فيكتور مالكا في صحيفته " صوت المجتمعات" قائلا: " أنّ الجاليات اليهودية في المغرب تعيش كما لو أن كل ما دافعوا عنه على وشك الاختفاء " (Malka, 1966 , p. 478).

ومن جهة أخرى ، حافظ اليهودُ على علاقتهم الممتازة مع الملك الحسن الثاني ، ومنحوه بعض الهدايا في مناسباتهم الدينية ، وكانوا ينظرون إليه بنظرة إعجاب للكاريزما التي تميّز بها ، وقد حثّ الملك حكومته على ضمان أمن، وحقوق اليهود في كلمته التي القاها في ١٢ كانون الأول من عام ١٩٦٦ ، التي وعد فيها اليهود بأن دولته ستعمل على تنظيم العلاقات العامة بين السلطة المركزية، والرعايا اليهود في المجتمع المغربي ، كونهم جزءاً أصيلاً لا يتجزأ من الهوية المغربية، متبعاً في ذلك سياسة والده الملك محمد الخامس ، والعمل على ترسيخ صورة المغرب بأنّها البلد المثالي لحماية اليهود من دون قيد، أو شرط (Laskier, 1994 , p. 337).

الخاتمة

- بناءً على ما تقدم يتضح أنَّ اليهود عاشوا في السنوات الأولى من حكم الملك الحسن الثاني عَصراً ذهبياً ، من منحهم الحقوق التي طالما انتظروها ، وهذا لا يعني بالضرورة بأنها كانت مسلوبة منهم في عهد الملك السابق محمد الخامس ، وانما أصبح التعامل معهم افضل وهذا ما يتضح من تصريحات الحسن الثاني الكثيرة التي تؤكد على حسن معاملتهم .
- بات اليهود جزء أساسي من مكونات المجتمع المغربي، ولا سيما بعد ان سمح لهم بامتلاك جوازات السفر، ومنحهم الحرية الكاملة في السفر الى أي بلد كان ، حتى لو كانت "إسرائيل" ، الامر الذي كان له وقع كبير في نفوس اليهود المغاربة ، ولا سيما وأن من أهم الحقوق التي كانوا يرغبون في الحصول عليها ، ألا وهي الهجرة من موطنهم الأصلي الى "إسرائيل" .
- من الواضح أنَّ اليهود المغاربة حرصوا على تعزيز علاقتهم مع البلاط الملكي وموقعهم السياسي داخل المؤسسات السياسية ، ولكن اللافت للنظر أنَّ الأحزاب السياسية المغربية غيرت مواقفها تجاه اليهود ، نظرا لتأثرهم بالاحداث الواقعة آنذاك في المشرق العربي .
- انعكست تلك الاحداث على تدهور العلاقة بين اليهود، والأحزاب ، ومع ذلك حافظ الملك على سياسته المعتدلة تجاه اليهود من غير أنَّ يتأثر بالمواقف السياسية العامة .
- أثبتت التجربة المغربية في الستينيات أنَّ العلاقة بين اليهود والدولة بُنيت على مبدأ المواطنة المشتركة لا على الانتماء الديني، وهو ما حافظ على وحدة الهوية الوطنية.
- أدَّى موقف الملك الحسن الثاني إلى تهدئة التوترات وإعادة التأكيد على حماية الأقليات، مما ساعد على استقرار الوضع الداخلي رغم حساسية المرحلة.

المصادر المستخدمة في البحث

Assaraf, R. (2005). *Histoire des juifs du Maroc*. Paru en janvier: Une certaine histoire moderne des juifs au Maroc.

Bensimon, A. (1991). *Hassan II et les Juifs : Histoire d'une émigration secrete essai Biblioteque*. Paris : Détails sur le produit.

Book, T. A. (1964). *Journal Article Vol. 65*. Morocco .

Hassan, I. (2001). *VIE ET GLOIRES Colloque International : Rabat 6 au 9 Juillet 2000*, . Rabat : Imprimerie Botale-Barat Publications Ribal-Al-Fath.

Laskier, M. M. (1994). *North African Jewry in the Twentieth Century The Jews of Morocco, Tunisia, and Algeria*. New York: New York University Press.

Malka, V. (1966). *Journal Article Morocco , The American Jewish Year Book, Vol. 66*. Published by : American Jewish Committee ; Springer .

Willis, M. (2014). *Politics and Power in the Maghreb, Algeria, Tunisia and Morocco from Independence to the Arab Spring*. Oxford : Oxford University Press.

إبراهيم أيت ازي. (٢٠٢٣). الحراك الاجتماعي في مغرب ما بعد الاستقلال (١٩٥٦-١٩٧٥). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

توفيق المديني. (٢٠٠٦). إتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل. دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب.

خيرية قاسمية. (٢٠١٥). يهود البلاد العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- روبير اصراف. (٢٠٠٩). يهود المغرب عبر العالم (الهجرة والهوية المستعادة) ، ترجمة : محمد حاتمي. الرباط: دار ابي الرقراق للطباعة والنشر.
- عبد الحي بنيس. (٢٠١٧). موسوعة الحكومات المغربية ١٩٥٥ - ٢٠١٦ . الرباط : دار الأمان للطباعة.
- عمر بوم. (٢٠١٧). يهود المغرب وحديث الذاكرة. الرباط: دار ابي رقرق للطباعة والنشر.
- ماهر سمك. (١٩٩٨). اليهود في المغرب . القاهرة: دار الحرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد الحداوي. (٢٠١٥). من مظاهر تراث اليهود المغاربة في الحضارة المغربية. الرباط: مؤسسة التراث الثقافي اليهودي - المغربي.
- محمد عابد الجابري. (٢٠٠٣). مواقف واضاءات وشهادات المهدي بن بركة ، الجزء الثاني. الدار البيضاء: دار النشر المغربية.
- محمد مريكيك. (٢٠١١). الهجرة المكثفة للمغاربة اليهود إلى الخارج : قراءة في الخطاب السياسي المغربي. الرباط.
- مصطفى العلوي. (٢٠٢٠). الحقيقة الضائعة "المغاربة الإسرائيليون" . الرباط.
- مصطفى خاطري. (٢٠٢١). المشترك الإسلامي - اليهودي في المغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة. فاس: جامعة سيدي محمد بن عبد الله .